



اسم المقال: دور الجامعة العربية في المسألة العراقية

اسم الكاتب: م. خلود محمد خميس

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6815>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 19:33 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



دور الجامعة العربية في المسألة العراقية

المدرس

خلود محمد خميس^(*)

المقدمة

تعد الجامعة العربية المنظمة الاقليمية العربية الاولى التي تأسست رسميا من قبل سبعة دول عربية (العراق، المملكة العربية السعودية، سوريا، لبنان، اليمن، امارة شرق الاردن، مصر)، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، فهي ثمرة من ثمار النظام العربي بكل ما يحمله من فواعل ذاتية وقيم موروثة تؤثر في المحيط الدولي وحركته السياسية، فاتسمت الجامعة العربية بأنها ذات طبيعة مزدوجة قومية وقطرية فيعزرو البعض نشأتها الى تدخل قوى اجنبية خصوصا الدور البريطاني في المنطقة العربية. ولهذا المنظمة الاقليمية اجهزة صنع قرار سواء اكانت لجانا دائمة ام مؤقتة، الا ان مجلس الجامعة يعد اهم هياكل الجامعة في عملية صنع القرار واتخاذها.

وكان لا بد للجامعة التدخل فيما يخص القضايا والازمات التي تتعرض لها الاقطار العربية صاحبة العضوية في هذه المنظمة الاقليمية، وبما ان العراق احد مؤسسيها واعضائها الاوائل فكان لا بد ان يكون للجامعة دور متميز في معالجة ازماته التي طال امدها. وفي بحثنا الموسوم (دورالجامعة العربية في المسألة العراقية) سنحاول التعرف على دورها هذا مركزين الاهتمام على الحقبة التي جاءت بعد الاحتلال الامريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ في الوقت نفسه محاولين الاجابة عن بعض التساؤلات التي اثيرت بخصوص هذا الموضوع وفق ما طرح من مطالب لهذه الدراسة واولها ما هو موقف الجامعة العربية خلال الحقبة التي سبقت الاحتلال الامريكي للعراق؟ وما دورها بعد دخول القوات الامريكية الى الاراضي العراقية وانتهاك الشرعية الدولية؟ هل سيكون لها دور مستقبلي ازاء ما يحدث على ارض العراق؟ وكما اود الاشارة الى ان الموضوع نوقش من الناحية السياسية. مقسمين العمل الى مدخل تمهيدي نستعرض فيه وبشكل مختصر ظروف نشأة الجامعة العربية وبعضها من مواد ميثاقها المعتمد.

^(*) مدرس في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

اما المطلب الاول/ فتناول الجامعة العربية والقضية العراقية من حيث المدى الذي تدخلت فيه الجامعة العربية لصالح الشعب العراقي .

المطلب الثاني/ ناقش دور الجامعة في المسألة العراقية بعد الاحتلال .

المطلب الثالث/ حاول توضيح الدور المستقبلي للجامعة العربية في الشأن العراقي هل سيبقى مرتبطا بقيادة النظم السياسية العربية ام سيكون لمجلس الجامعة العربية القول الفصل في ازمة العراق التي لا تجد حلا يرضي كافة الاطراف؟

مدخل تمهيدي /نشأة الجامعة العربية .

اختلف الباحثون في تفسير ظروف نشأة الجامعة العربية فهناك فريق يعزو ولادتها الى قوى اجنبية ذات نفوذ وسطوة في النظام الدولي العالمي والذي كان قائما انذاك، خاصة بريطانيا بعد ان ارادت استبدال سياسة (فرق تسد)المعروفة عنها في العالم العربي بسياسة اجمع واحكم^١ . فرأى هذا الفريق ان الجامعة العربية اجنبية النشأة والتكوين وهي لا تعدو ان تكون الا استجابة تنظيمية لمصالح وسياسات بريطانيا في المنطقة العربية .

اما الفريق الثاني فوجهة نظره تجسدت في ان الجامعة العربية ثمرة من ثمار الاستجابة الحكومية لارادة الامة العثمانية اثر الحرب العالمية الاولى الا انه كان يرى فيه خطوة تنظيمية لعل بمقدورها جمع الامة في عامل تضامني مشترك قد يمهد للوحدة^٢ .

وهذا يعني ان الجامعة العربية نشأت نتيجة تفاعل عقيدة النظام مع البيئة الدولية ومع هياكل النظام العربي ،اذ كان التيار القومي متصاعدا ودافعا نحو قيام وحدة ترضي تطلعات اجيال متعاقبة في الوطن العربي بينما كانت القوى الاستعمارية تسعى بالاشتراك مع النظم العربية القائمة وقتئذ للتعجيل بانشاء شكل من اشكال التنظيم الاقليمي يحتوي تطلعات هذا التيار دون ان يحققها^٣ .

^١ وهذا الفريق يرجع نشأة الجامعة العربية الى خطابي وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدن الاول الذي القاه في بلدية لندن في ٢٩/مايس/١٩٤١ والثاني في مجلس العموم في ٢٤/شباط/١٩٤٣ وما تضمنناه من عطف على الاماني العربية وهذا جانب من الخطاب الاول (ان العالم العربي قد خطا خطوات كبيرة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة اكبر ما تتمتع به الان وان العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو الهدف ولا ينبغي ان نغفل الرد على هذا الطلب من جانب اصدقائنا ويبدو من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية في البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية ايضا)نقلا عن د .خليل اسماعيل الحديثي ، النظام العربي واصلاح جامعة الدول العربية ، بغداد ،بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص٥٣

^٢ المصدر السابق نفسه، ص٥٤ .

^٣ المصدر السابق نفسه، ص٥٥ .

اذن انشاء الجامعة العربية كان حصيلة تفاعل عدد من العوامل الداخلية والاقليمية والدولية حيث دارت مشاورات عربية اسفرت عن بروتكول الاسكندرية الصادر في ٧/١٠/١٩٤٥ حيث اعلن عن قيام الجامعة العربية حتى بلغ عدد الدول التي وضعت الاساس القانوني في ذلك العام بسبعة اقطار عربية اما الان فوصل عدد الاقطار العربية الى ٢٢ قطرا، فلقد ظهرت الجامعة العربية كرابطة بين الاقطار العربية القائمة وليس كسلطة فوقها^٤.

اما ما يخص ديباجة الميثاق فاشارت صراحة الى دعم الروابط بين الدول العربية وتوطيدها لىنى اساسا على احترام استقلال تلك الدول وسيادتها فاشارت المادة (٢) من الميثاق الى الربط بين تحقيق التعاون بين الدول الاعضاء في الجامعة وبين صيانة استقلالها وسيادتها، اما المادة (٧) من الميثاق فتضمنت ان ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشاركة في الجامعة وما يقرره بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله، اما المادة (٨) من الميثاق فنصت على احترام كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة لنظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى^٥.

ويعد ميثاق الجامعة العربية اول وثيقة عربية تنظم علاقات هذه الدول العربية، حيث اقرت الدول العربية التزامها بما جاء في الميثاق سواء بتوقيع البعض عليه عشية انشاء الجامعة او بانضمام البعض الاخر اليها والحصول على عضويتها^٦.

لكن اكتفى ميثاق الجامعة العربية ببنية مؤسسية محدودة تتكون من مجلس يتالف من ممثلي الدول الاعضاء ولجان فرعية تعالج امورا تتعلق بالشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون المواصلات وشؤون الثقافة، الجنسية والجوازات والتأشيرات، تنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين والشؤون الاجتماعية، الشؤون الصحية فضلاً عن جهاز الامانة العامة، بل ان الميثاق لم يهتم بتحديد مستوى تمثيل الدول سواء في مجلس الجامعة او في اللجان الفرعية، وكان من الصعب على هذه البنية المؤسسية المحدودة ان تفي بالاحتياجات المتزايدة للنظام الاقليمي العربي^٧.

^٤ احمد يوسف احمد، الوطن العربي بين قرنين، دروس من القرن العشرين وافكار للقرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المشهد السياسي العربي لعام ٢٠٠٠، ص ١٦٢-١٦٣.
^٥ ملف جامعة الدول العربية، دراسات سياسية بيت الحكمة، العدد ٩، صيف ٢٠٠٢، ص ٩٩-١٠٠.
^٦ د. عطا محمد صالح زهرة، في الامن القومي العربي، بغداد، ط ١، ١٩٩١، ص ١٣١-١٣٢.
^٧ حسن نافعة، من اجل الاستفادة من التنظيم الهيكلي للمنظمات الاقليمية والدولية، المستقبل العربي، العدد ٣٠١، آذار، ٢٠٠٤، ص ١٠٦.

فكان لاختلاف النظم السياسية والقانونية والاقتصادية السائدة في البلدان العربية وعدم وجود اية جادة لتنسيق هذه النظم وتقاربها ومواءمتها باستثناء ما تقوم به اجهزة جامعة الدول العربية والتي تبقى غالبا حبرا على الورق دون سعي جاد لتنفيذها في كل قطر عربي^٨.

اما معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي ابرمت عام ١٩٥٠ قد استحدثت اجهزة واليات عمل تمثلت في انشاء لجنة عسكرية دائمة تتكون من ممثلي هيئة اركان حرب جيوش الدول العربية المتعاقدة ومجلس للدفاع المشترك يتكون من وزراء الخارجية والدفاع او من ينوب عنهم ومجلس اقتصادي يتكون من وزراء الاقتصاد او من يمثلونهم كما استحدثت المعاهدة الية جديدة لاتخاذ القرارات في مجلس الدفاع المشترك^٩.

وما يعاب على ميثاق الجامعة العربية حين تأسيسها اولا/ بانه لم ينص الى ما يشير الى المنظمات المتخصصة كآليات عمل لتنفيذ اهدافه ولكنه اكتفى في المادة الرابعة بالاشارة الى اللجان الدائمة التي تؤلف لكل كما الشؤون المبينة في المادة ٢ تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تفرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة، وتنفيذا لذلك فقد تم تشكيل اثني عشرة لجنة متخصصة^{١٠}.

ثانيا/ ان مركزية السلطة في النظم السياسية العربية تزداد شدتها حين يتعلق الامر بالسياسة الخارجية، فالملاحظ ان القرار السياسي ازاء شأن عربي هو من اختصاص القيادة السياسية العليا وقد ادت هذه الظاهرة الى بطء التقدم في عمل الجامعة العربية وشل فاعليتها في معالجة قضايا مهمة فكثيرا ما يتعطل اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، بسبب عدم توفر التفويض او الاختصاص او المندوب للموافقة او الاعتراض على مشروع القرار^{١١}.

وهكذا فان الاثار السياسية للقطرية لم تقف عند حد التصرف انطلاقا من تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة القومية وعدم التفكير اصلا في ايجاد توازن بينهما يفيد القطر والامة في آن واحد، لكنه امتد الى التأثيرات غير المؤاتية لمرحلة التطور التي تمر بها النظم الحاكمة في كل الاقطار العربية فكل

^٨ حسين الشريف، النظام العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في ضوء التحولات الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٤، حزيران، ٢٠٠٤، ص ٤٨.

^٩ حسن نافعة، من اجل الاستفادة من التنظيم الهيكلي للمنظمات للاقليمية والدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠١، اذار، ٢٠٠٤، ص ١٠٩.

^{١٠} نقلا عن احمد يوسف احمد، اصلاح جامعة الدول العربية بالمتغيرات العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

^{١١} سليمان المنذري، اصلاح هيكل العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة المستقبل العربي، العدد ٣٠١، اذار، ٢٠٠٤، ص ٦٨.

هذه النظم يعاني معظمها وان بدرجات متفاوتة من اعراض ضعف المؤسسة و بروز دور القائد السياسي على حساب المؤسسات ومركزية السلطة^{١٢}.

لكن هنالك من يرى ان ميثاق جامعة الدول العربية قد اتى ناطقا بالقطرية فقد اظهرت سلبيات الممارسة العملية في ظل العمل باللجان الدائمة ان مندوبي الدول الاعضاء كثيرا ما كانوا يخلطون بين الاتجاهات السياسية والموضوعية على الرغم من ان مهام اللجان استشارية بحتة فهي لجان فنية بالمقام الاول^{١٣}.

اذن فالخلل كان في ميثاق الجامعة نفسه حيث لم يتضمن قواعد محددة تحكم العلاقة بين الجامعة والمنظمات فميثاق الجامعة جاء مخالفا لميثاق الامم المتحدة حاليا من أي تنظيم لهذه العلاقة^{١٤}. وعموما فان قيام الجامعة كان اعترافا ضمنيا من الدول المؤسسة للجامعة بانها تنتمي الى نظام دولي واحد سواء قومي ام اقليميا وان الممارسات والسياسات الحكومية يجب ان تتجه صوب تعزيز هذا النظام وتطويره وزيادة فاعليته .

المطلب الاول /موقف الجامعة العربية من القضية العراقية قبل الاحتلال

ان المتبع للتطورات والتفاعلات الدولية في المنطقة العربية يجد انه من الصعب فصل العراق عن الوطن العربي من جهة وفصل سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق كجزء منفصل عن المنطقة العربية من جهة ثانية وهذه الصعوبة تكمن في ترابط العراق والامة العربية في جوانب متعددة مادية (كالموقع، السكان، الثروات الاقتصادية) وجوانب معنوية كالانتماء القومي، القيم العادات وغيرها^{١٥}. وفي ضوء معظم التطورات كان نصيب العراق غير قليل من الازمات التي طالت الساحة السياسية العراقية وهنا لا بد من التطرق لجذور القضية العراقية ومن ثم مناقشة الموقف العربي منها سواء على مستوى النظم السياسية العربية او مجلس الجامعة العربية .

اولا /فحوى القضية .

ان العراق لم يشهد استقرارا سياسيا واقتصاديا وعسكريا واجتماعيا منذ اندلاع الحرب العراقية الايرانية واستمرارها لثمانين سنوات وللحقبة ١٩٨٠-١٩٨٨، ولم يكن توقفها ايدانا لبدء العراق لمرحلة جديدة من الاستقرار بل جاءت الفاجعة التي ادت الى رجوع العراق لمسافات طويلة حينما دخلت

^{١٢} المصدر السابق نفسه، ص ٧٠.

^{١٣} د. غازي صالح نهار، العلاقات الامريكية العراقية واقفها وافاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد الاول، ٢٠٠١، ص ٧٣.

^{١٤} عبد المنعم سعيد، الكارثة والعرب واصول المسألة العراقية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٢.

^{١٥} سامي العسكري، النظام الدولي الجديد ومستقبل القضية العراقية، موقع انترنيت

القوات العراقية الى الاراضي الكويتية لاحتلالها ومن ثم تحالف ٣٠ دولة ضده واصدار مجلس الامن الدولي قراره بفرض الحصار الاقتصادي ضد الشعب العراقي خصوصا وليس ضد الحكومة وعلى مدى ثلاثة عشر عاما. فكانت نقطة البداية لانخيار النظام العراقي عام ١٩٩١، فما كان الموقف العربي ازاء التطورات التي عصفت بالعراق؟

ثانيا/موقف النظم السياسية العربية •

حين حشدت الولايات المتحدة الامريكية دول التحالف ضد العراق عام ١٩٩٠، فانها استفادت من الفصل السابع من الميثاق للامم المتحدة والذي يعد اخطر الفصول المرتبطة باستقلال الدول وسيادتها، اذ يعطي هذا الفصل تبرا قانونيا للدول المسيطرة على مجلس الامن للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية لاي بلد في العالم تحت غطاء الامم المتحدة والشرعية الدولية، فقد استفادت الولايات المتحدة من الفصل السابع ودفع مجلس الامن الى اصدار قراره المرقم ٦٧٨ في ٢٩/١١/١٩٩٠ والذي اباح استخدام جميع الوسائل اللازمة لاقرار وتنفيذ قراراته الخاصة بالعراق والذي شكل بادرة خطيرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنظمة الدولية^{١٦}.

ففي نظر العديد من المحللين السياسيين ان عام ١٩٩٠ شهد خرقا واضحا لمفهوم الامن القومي العربي من جراء الغزو العراقي للكويت، والآخرى الاستعانة بقوات اجنبية لتحريرها ومع ذلك كان ممكنا القول بان هذه القوات تعمل بموجب الشرعية الدولية أي قرارات مجلس الامن وبموافقة ضمنية من القمة العربية في اب / ١٩٩٠^{١٧}.

فخلال عام ١٩٩٠ اتسم الموقف العربي بالتباين ازاء المدى الذي يمكن الذهاب اليه في معارضة الحرب، حيث توزعت مواقف الدول العربية بين مجموعات اربعة تبعا لموقفها من عاملين اولاً/ مدى عمق وقوة العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، فقبل اجتماع مؤتمر القمة غير الاعتيادي في القاهرة بايام معدودة ١٠.٩/ اب ١٩٩٠ تم اجتماع مسؤولين امريكيين بالقيادات السعودية ثم السورية ثم المصرية فتحقق لهم ضمان موافقة هذه القيادات على ضرب العراق وتحويل الحرب من امريكية الى امريكية عربية^{١٨}.

ثانيا/ طبيعة الاتجاهات السائدة في اوساط الراي العام في الدول المختلفة تجاه الولايات المتحدة .

اما المجموعات الاربعة فيمكن تقسيمها الى:

^{١٦} احمد يوسف احمد، النظام العربي وتحدي البقاء، المستقبل العربي، العدد ٢٩١، ايار ٢٠٠٣، ص ٦٨.
^{١٧} د. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، ٢٠٠٦، ص ٣٠٤.
^{١٨} التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣، ص ٤٧-٤٨.

المجموعة الاولى: تمثلت في (الكويت، قطر، البحرين، عمان) فهذه الدول ارتبطت بشدة بالولايات المتحدة فاتجهت هذه الدول باتجاه مساندة وتأييد السياسة الامريكية تجاه العراق.

المجموعة الثانية: فتمثلت (مصر، السعودية) حيث عمل الراي العام الشعبي فعله في عدم مساندة الولايات المتحدة على الرغم من العلاقات التي تربط حكومات هذه الدول بالولايات المتحدة امنيا واقتصاديا. فقد حصلت مصر على ستة مليارات دولار وشطب بعض ديونها.

المجموعة الثالثة: فتمثلت بـ(سوريا، ليبيا، لبنان، اليمن) فهذه الدول اتسمت علاقتها بالتوتر مع الولايات المتحدة الامريكية.

المجموعة الرابعة (تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا) وهذه الدول لم يسمح لها موقعها الجغرافي ان تتدخل في هذه القضية، فاتخذت جانب الحياد فكانت هذه الدول بعيدة عن الضغوطات الامريكية لعدم وجود قواعد امريكية على اراضيها^{١٩}.

اما موقف دول الخليج العربي منفردة فاتسمت بثلاث درجات متفاوتة ..

الاول/موقف الكويت الثابت منذ تعرضها للغزو العراقي ١٩٩٠ فهي تعد العراق من اشد اعدائها واكثر خطرا من أي مصدر تهديد اخر في المنطقة فكان الاكثر تأييدا للتحركات الامريكية نحو العراق فقد استخدمت الكويت اموالا طائلة لاجل اخراج العراق من اراضيها ومن دائرة النظام الاقليمي العربي .

الثاني /السعودية، قطر، البحرين فقد ظلت جميعها تتعاطف مع الشعب العراقي لكنها في الوقت نفسه لم تعترض على أي تحرك او سلوك امريكي ضد العراق بغض النظر عن مشروعيته .

الثالث /الامارات، عمان، فكانتا الاكثر تعاطفا مع الشعب العراقي . ويبدو ان هنالك قاسماً مشتركاً في مواقفها من خلال خطاباتهما الرسمية في ان يكون أي عمل ضد العراق تحت مظلة الامم المتحدة وفقا لقرار مجلس الامن الدولي^{٢٠}.

ثالثا/موقف مجلس الجامعة العربية .

^{١٩} (سامح راشد، ما بعد ٩/ابريل، المحيط العربي اكثر تفسخا وانقسامًا، اسلام اون لاين، شؤون سياسية، المنطقة العربية، ٢٠٠٣/٤/٣٠ موقع انترنت.

^{٢٠} احمد يوسف احمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي، احتلال العراق، مجموعة مؤلفين، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اب/٢٠٠٤، ص٣٢٥-٣٢٦.

فقد تعطلت القمم العربية منذ اب ١٩٩٠ حتى حزيران ١٩٩٦ فتشابه مع موقفها ايام الاحتلال البريطاني في ظل النظام العربي ،فقد اصبحت الولايات المتحدة تحتل المكانة الاولى مع دخول القوات الامريكية الى الخليج العربي .

ولكن عندما انعقدت قمة القاهرة لمواجهة تداعيات وصول اليمين الاسرائيلي الى الحكم حيث راي الداعون الى تلك القمة ان حضور العراق قد تكون له تداعياته السلبية على مداولاتها مما حال دون دعوته غير انه دعي الى قمة الاقصى التي انعقدت في تشرين الاول ٢٠٠٠، لكن مسألة العراق لم تناقش وذلك لاتاحة الفرصة للتركيز على الهدف الاصلي للقمة المتمثل في دعم الانتفاضة غير ان محاولة جادة على طريق المصالحة العراقية الكويتية قد جرت في قمة عمان الدورية الاولى في اذار ٢٠٠١ لكنها لم تتوصل الى غايتها بسبب تعنت الجانب العراقي ،ففي مطلع عام ٢٠٠٢ قام الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى بزيارة الى العراق واعلن ان الرئيس العراقي حمله افكارا معينة الى القادة العرب وعندما عقدت قمة بيروت في اذار ٢٠٠٢ توصلت حينها القمة الى اساس حقيقي للمصالحة^{٢١} .

اذن كان التحرك العربي فقط من خلال اجتماعات الجامعة العربية العادية والاستثنائية التي عقدها وزراء الخارجية العرب لبحث الشان العراقي وخصوصا القمة التي انعقدت في بيروت في اذار ٢٠٠٢ والتي بنحت في تحقيق مصالحة عراقية سعودية وفتح باب المصالحة بين العراق والكويت من خلال الاتفاق على تسوية القضايا التي بقيت عالقة بينهما منذ عام ١٩٩١ وخصوصا قضية الاسرى الكويتين المحتجزين لدى العراق^{٢٢} .

كما كانت هنالك مبادرات خارج الجامعة العربية ،كالمبادرة الثلاثية (المصرية ،السعودية ،الاردنية) في يوليو ٢٠٠٢ حين قام وزراء الخارجية العرب لهذه الدول بزيارة واشنطن حيث استهدفت اقتناع الادارة الامريكية بتأجيل ضرب العراق لمدة عام كامل تقوم خلاله هذه الدول باقتناع الحكومة العراقية بالتعاون مع الامم المتحدة وقبول عودة المفتشين في مقابل ان يتم رفع العقوبات لكن الرئيس الامريكي جورج بوش (الابن) رفض هذه المبادرة^{٢٣} .

ومن خلال ذلك يتضح ان الموقف العربي في اطار الجامعة العربية تميز طوال عام ٢٠٠٢ برفض شن حرب ضد العراق تحت أي ظرف من الظروف ،لكن ما قامت به كل من بريطانيا والولايات المتحدة قد تجاوز الجهود العربية فالقرار ١٤٠٩ والذي صاغته بريطانيا واصدرته في

^{٢١} التقرير السنوي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام بالقاهرة ،٢٠٠٣، ص٤٧ .

^{٢٢} المصدر السابق نفسه، ص٤٧-٤٨ .

^{٢٣} صحيفة الجمهورية، ٩/حزيران/٢٠٠٢، د.سهيل الفتلاوي (القرار ١٤٠٩ الخبت البريطاني والعوانية الامريكية.

١٤/٥/٢٠٠٢ بخصوص مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة طبقا للقرار ٩٨٦ في عام ١٩٩٥ فإنه اشار ايضا الى القرار ٦٨٧ الصادر في ١٩٩١ والذي نفذه العراق بكامله وكذلك القرار ١٢٨٤ الصادر عام ١٩٩٩ والذي رفضه العراق بشكل قاطع بعد ان رفضته ثلاث دول كبرى في مجلس الامن والذي اطلقت عليه الولايات المتحدة الامريكية (بالعقوبات الذكية) من خلال قيام الولايات المتحدة بايهاام مجلس الامن ، بان القرار سوف يزيل معاناة الشعب العراقي من جراء قيام المنذوبين البريطانيين والامريكي في لجنة ٦٦١ برفض وتعليق القيود حيث جاء القرار ١٤٠٩ ليوهم الدول بابعاد لجنة ٦٦١ لهذا عد القرار ١٤٠٩ بمثابة خرق لمذكرة التفاهم وقرار مجلس الامن الدولي رقم ٩٨٦^{٢٤}.

فكانت الجامعة العربية مكتوفة الايدي ازاء القرارات التي صدرت عن مجلس الامن الدولي تحاه العراق ،حيث كان موقفها بطيئا حيث لم تدع الدول العربية الى قمة عاجلة للنظر في امر التهديدات الامريكية للعراق كما اتسم الموقف العربي بالانقسام ،فعلى الرغم مما خرجت به بيانات المجلس الوزاري السابق على انعقاد قمة شرم الشيخ في الاول من اذار ٢٠٠٣ من قرارات تشير الى ضرورة عدم تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الامريكية في عدوانها ضد العراق او عدم المشاركة في هذا العدوان الا ان عددا من النظم العربية اختار ان ينتهك هذه القرارات صراحة او ضمنا ،اذ تميز الموقف العربي بعدم الفاعلية^{٢٥}.

وقد كان صدور القرار المرقم ١٤٨٣ من مجلس الامن الدولي خروجاً على قواعد الشرعية الدولية وتجاوزها اذ يمكن وصفه بـ(السابقة التاريخية) لانتهاكه ميثاق الامم المتحدة ولاسيما في المواد : ١،٢/الفقرة ٣ و٤ و٧ و٢٤ الفقرة ٢ ،حيث خرج على الميثاق عندما اضى على عمليات العدوان والاحتلال وضعا شرعيا حيث اقر بذلك الاحتلال^{٢٦}.

وهذا الاحتلال لم يؤد الى استقرار النظام الاقليمي العربي ويجعله اكثر امانا واستقرارا^{٢٧}. فما هو موقف الجامعة العربية ؟لقد تجسد موقف الجامعة العربية بادانة الغزو الامريكي للعراق من خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في اطار الجامعة في ٢٢-٢٤/اذار ٢٠٠٣ اذ عد هذا العمل خرقا

^{٢٤} احمد يوسف احمد ،النظام العربي وتحدي البقاء ،مصدر سبق ذكره ،ص٧٠.

^{٢٥} د. ضاري رشيد الياسين ،الامم المتحدة والاحتلال الامريكي للعراق دراسة تحليلية للقرار ١٤٨٣ ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ،العدد ٢٥ ،ايلول، ص٢٢.

^{٢٦} عبد الخالق عبد الله،الولايات المتحدة ومعضلة الامن في الخليج العربي ،المستقبل العربي،العدد ٢٩٩،كانون الثاني ،٢٠٠٤، ص١٣.

^{٢٧} نيفين مسعد، النظام الاقليمي العربي الجديد،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب مهرجان القرين الثقافي العاشر،انترنت ،ص١.

لميثاق الامم المتحدة ودعى الى انهاءه فورا وتجدد التأكيد على وجوب عدم المشاركة في أي عمل عسكري يمس سيادة العراق وامنه ووحدته اراضيه وليس على عدم تقديم تسهيلات عسكرية بعد ما اصبح تقديمها بمثابة امر واقع^{٢٨}.

المطلب الثاني /موقف الجامعة العربية من المسألة العراقية بعد الاحتلال .

بعد قرار احتلال العراق مدخلا الى هيكله جديدة في اطار المشروع الرأسمالي الجديد ، اذ لم يكن هذا القرار بحاجة الى شرعية دولية لتنفيذه وانما املته ضرورات التطور الرأسمالي المعاصر، فالولايات المتحدة الامريكية استصدرت القرار ٤٨٣ من مجلس الامن الدولي في ٢٢/ايار من العام ٢٠٠٣ أي بعد ما يزيد على شهرين من بدء الحرب^{٢٩}. فواقعة الاحتلال اوجدت وضعا جديدا واثارا واضحة على النظام العربي بحيث يمكن ان ينفي فكرة وجود نظام عربي اقليمي اساسا لانه وجود قوة عظمى داخل هذا النظام ينفي صفة الاقليمية.

اولاالموقف العربي العام من الاحتلال .

فمن المؤسف ان الاجماع العربي اكد بشكل واضح على صعوبة منع الولايات المتحدة من الاقدام على العمل العسكري اذا ما قررت ذلك او شرعت فيه بالفعل ،ما يعني على مستوى الممارسة، ان رفض العمل العسكري دون قرار دولي يتوقف عند نقطة المطالبة ليس أكثر وما لم تتحقق تلك المطالبة فليس من الوارد بحال ان يتخذ الرفض أي شكل عملي^{٣٠}.

فبعد العدوان الامريكي ضد العراق لم تحرم سوى قلة قليلة من النظم العربية ان تصف ما يجري وجرى بوصفه الحقيقي بوصفه عدوانا سافرا ولا هي طالبت أي تلك النظم بالوقف الفوري للعدوان او بجلاء قوات الاحتلال فورا عن ارض العراق او حتى تداعت النظم العربية لعقد قمة طارئة لتدارس الموقف او حتى طلبت انعقادا لمجلس الامن الدولي او الجمعية العامة ،صحيح ان بعض المواقف الصحيحة تجاه احتلال العراق قد تبلورت على استحياء غيران الازمة التي نشأت عن احتلال العراق هددت الاساس الموضوعي للنظام العربي بقدر ما اضعفت قاعدته النظرية وسنده التحليلي، فالازمة مثلت خروجا على المالوف في سلوك النظام العربي في التوحد امام التهديدات^{٣١}.

^{٢٨} سالم توفيق ،دراسة حالة العراق ،مجموعة مؤلفين ،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،كانون الاول ن ٢٠٠٤،ص٨١١-٨١٢.

^{٢٩} سامح راشد ،مصدر سبق ذكره،ص٣.

^{٣٠} نيفين مسعد مصدر سبق ذكره ،ص١.

^{٣١} المصدر السابق نفسه ،ص٢.

ثانيا موقف الجامعة العربية .

فبعد ان وقع الاحتلال اعتبرت الجامعة العربية ان قرار مجلس الامن الدولي ١٤٨٣ بمثابة وسيلة لتحقيق امر تشكيل حكومة عراقية ممثلة ومنتخبة انتخابا حرا والذي تبنته الاطراف المشاركة في قمة العقبة في حزيران ٢٠٠٣ (الولايات المتحدة، اسرائيل، الاردن، السلطة الوطنية الفلسطينية) فتم الاعتراف مؤقتا بمجلس الحكم الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب العراقي في الجامعة العربية مع ربط استمرار الاعتراف بالتقدم في قضيتي وضع الدستور وتشكيل حكومة سيادية وسبق ذلك الاجتماع مع رئيس الادارة المدنية بول برنر في العراق في المنتدى الاقتصادي الذي شهدته العاصمة الاردنية عمان^{٣٢}.

اما بالنسبة لموقف دول الجوار العراقي ولاسيما الخليجي، فقد اصبح الحديث المتداول في مختلف الاوساط عن القضية العراقية، حيث بدا الاهتمام الخليجي ينصب على الجانب الانساني في التعامل مع الوضع الجديد، حيث بادرت معظم دول الخليج بتقديم المساعدات الغذائية والطبية العاجلة للشعب العراقي .

وهذا يدلنا على مسألة مهمة هي ان العمل على المستوى الرسمي العربي كان سلبيا اول الامر، فعمرو موسى لم ينجح في البداية في دفع العمل العربي الوحدوي في اتجاه يعيد للامة العربية بعض الثقة بالنفس فجهوده لم يكتب لها النجاح لاسباب عدة اهمها (اصطدام الطموح العربي الوحدوي مع الواقع الاقليمي، التطلع نحو تدعيم الاستقلال مع ازدياد النفوذ والتواجد الاجنبي على الارض العربية^{٣٣}).

لكن موقف الجامعة العربية تجاه العراق اتسم بالمد والجزر، فبعد ان استلم مجلس الحكم الانتقالي السلطة في العراق، عطلت الجامعة العربية عضوية العراق في الجامعة على الرغم من انه عضو مؤسس منذ انشائها عام ١٩٤٥ اما سبب تعليق العضوية فكان على اساس ان مجلس الحكم الانتقالي قد عين من قبل سلطة الاحتلال وفي الوقت نفسه اكدت الجامعة العربية ان بابها مفتوح لدخول العراق مجددا الى الجامعة غير انها لم تتلق أي طلب لعودة الانضمام من جديد.

^{٣٢} محمد عبد العزيز ربيع، الازمة العراقية وازمة النظام العربي، موقع انترنيت، ١٩/١١/٢٠٠٣، دار الحياة، ٢٠٠٧/٣/٦،

^{٣٣} صحيفة الزمان، العدد ١٥٧٨ في ٢٠٠٣/٨/٩.

كما ان لجنة المتابعة العربية اكدت في ختام اجتماعها في مطلع اب ٢٠٠٣ رفضها ارسال قوات عربية الى العراق مشددة على اعادة الحكم الى العراقيين فكان راي الجامعة الى جانب انسحاب القوات الامريكية من العراق وقيام حكومة وطنية^{٣٤}.

كما اتخذت لجنة المتابعة والتحرك قرارا بتشكيل لجنة تضم سبع دول عربية (سورية، صر، السعودية، البحرين، قطر، الاردن، تونس) تكون مهمتها التنسيق والتحاور مع الدول والمؤسسات الاخرى على المستوى الدولي، كما رفض وزراء الخارجية العرب الطلب الامريكي بارسال قوات عربية الى العراق، اذ كان وزراء الخارجية العرب الى جانب ان تكون هنالك حكومة شرعية في العراق لاجل ان تمثل العراق في مجلس الجامعة العربية^{٣٥}.

اذن خلال هذه المرحلة نجد ان علاقة العراق بالجامعة العربية احاطها نوع من الشك والريبة، ولكن رغم ذلك استطاع اعضاء مجلس الحكم الانتقالي العراقي الالتقاء بالامين العام للجامعة العربية (عمرو موسى) في ٢٠٠٣/٨/١٦ في القاهرة لكنه اشترط ان لا يكون هذا اللقاء دليل اعتراف بمجلس الحكم الانتقالي^{٣٦}.

فقدموا اربعة طلبات للامين العام للجامعة تضمنت الاتي (منح العراق مقعداً لدى الجامعة، اعادة فتح السفارات العربية في بغداد، ضرورة مشاركتهم العرب في مؤتمر المانحين للعراق والذي كان مقررا عقده في مدريد الاسبانية خلال تشرين الاول ٢٠٠٣، رفضهم ارسال قوات عربية من دول الجوار الى العراق ودفع الاستثمارات العربية في العراق^{٣٧}).

فاستجابت الجامعة في عدم ارسال قوات عربية او قوات من دول الجوار الى العراق ولاسيما قوات تركية اذ اعتبرت الجامعة ان هذا القرار سيادي يخضع للحكومة العراقية فقط^{٣٨}.

لكن حين تم عقد قمة الجامعة ال١٦ في تونس (٢٢-٢٣/ايار/٢٠٠٤) فقد تنازل القادة العرب عن البند الخاص الذي يقضي بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية من العراق وعوضا عن ذلك ربط القرار بين انسحاب القوات الامريكية وبين تطورات الوضع الامني في العراق ودعا الى دور مركزي وفعال للامم المتحدة في هذا البلد^{٣٩}.

^{٣٤} صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٠٤، في ٢٠٠٣/٩/١

^{٣٥} الزمان، العدد، ١٥٧٨، في ٢٠٠٣/٨/٩،

^{٣٦} صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٠٤، في ٢٠٠٣/٩/١

^{٣٧} صحيفة التآخي، العدد ٢٦٣، في ٢٠٠٤/٧/٥.

^{٣٨} التقرير السنوي العربي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٦.

^{٣٩} صحيفة الزمان، العدد ٢١٠١، في ٢٠٠٥/٥/٤.

ولكن الجامعة العربية بداموقفها ضعيفا لاسيما بعد تصاعد التحاوزات الامريكية ضد العراقيين في معظم المدن العراقية^{٤٠}، وكان دليل ذلك الضعف ما اصاب مؤتمر شرم الشيخ والذي جاء بالفائدة للقوات الامريكية بدلا من دعم العراقيين الذين وقع عليهم الضرر جراء الاحتلال، وكذلك الانتقادات التي وجهت من قبل رئيس الوزراء العراقي السابق (د. ابراهيم الجعفري) الى الجامعة بتأخرها عن الاهتمام بالشعب العراقي وعدم قيامها بارسال سفير او مسؤول الى بغداد لكن الجامعة العربية كانت دائما تربط الامر بالظروف الامنية التي يمر بها العراق مكتفية بالقول (ان الشعب في العراق هو جزء من الامة العربية وهو احد الاعضاء ال ٢٢ في الجامعة)، فكان لهذه الانتقادات اثرها الايجابي اذ قامت الجامعة بارسال سفيرها (احمد بن حلي) الى بغداد في ايلول/٢٠٠٥ فانحصرت مهمته في تهيئة الظروف للزيارة التي قام بها الامين العام للجامعة العربية (عمرو موسى) الى بغداد وتهيئة الارضية لمؤتمر المصالحة والوفاق بين العراقيين قبل عقد الانتخابات في كانون الاول ٢٠٠٥ لاسيما بعد ان اخفقت في البداية عن ادارة الازمة العراقية حيث تركت الامور على مدى عامين تقريبا من مبدأ (ترك الامور حتى تنجلي العاصفة).

وهذا لا يعني ان الجامعة العربية لم تتناول قضية العراق، فمن خلال القمة ال ١٧ التي عقدت في الجزائر للفترة ٢٣.٣٣/ ايار ٢٠٠٥ جدد القادة العرب التاكيد على وحدة الاراضي العراقية واحترام سيادته والدعوة لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٥٤٦ العام ٢٠٠٤ والقاضي بتمكين العراق من استعادة كامل سيادته وانهاء الوجود العسكري الاجنبي فيه^{٤١}. وفي مطلع تشرين الاول ٢٠٠٥ بعثت الجامعة العربية اول وفد لها الى بغداد لاجل الاعداد لعقد مؤتمر مصالحة وطنية يضم كافة القوى العراقية اذ صرح امينها العام (بان العراق يواجه خطر اندلاع حرب اهلية في أي وقت)^{٤٢}.

لكن تدخل الجامعة العربية جاء متأخرا بعض الشيء فما حصده الموت من ارواح العراقيين الكثير، فقد ذكرت احدى التقارير الاخبارية ان ٨٦٥،٢٤ الف مدني قتلوا نتيجة للعنف بين ٢٠/ اذار/ ٢٠٠٣ الى ٩/ اذار/ ٢٠٠٥ من مجموع سكان العراق الذي كان يبلغ بمحدود ٢٥ مليون وهذا يعني ان واحدا في كل الف عراقي يقتل نتيجة العنف^{٤٣}.

^{٤٠} صحيفة الشرق الاوسط في ٩/١٠/٢٠٠٥

^{٤١} (البيان الحتامى لقمة الجامعة العربية في الجزائر)، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد، ٢٠٠٥، ١١، ص ٢٢

^{٤٢} صحيفة الشرق الاوسط، في ٩/١٠/٢٠٠٥.

^{٤٣} تقرير تعداد الجثث في العراق، ملف الخسائر البشرية المدنية (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٩، ايلول، ٢٠٠٥، ص ١٠٤.

وقد جاءت الزيارة بعد اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالعراق في مدينة جدة بمشاركة ثمانية من وزراء الخارجية العرب ضمت (سوريا، مصر، السعودية، البحرين، قطر، الاردن، تونس، الكويت) في نهاية شهر ايلول ٢٠٠٥ والتي اكدت على ضرورة وجود دور عربي لتحقيق المصالحة الوطنية بين اطراف الشعب العراقي^{٤٤}.

لكن الجامعة العربية كانت مهمتها تقريب وجهات النظر فقط فهي لم تتخذ قرارا بالزام القوى العراقية للتوافق حتى ان زيارة الوفد جاءت بعد الاستفتاء على الدستور العراقي، وبالفعل تم عقد مؤتمر المصالحة بحضور وفد الجامعة العربية في تشرين الاول ٢٠٠٥، اذ جاء في بيانها (ان جامعة الدول العربية وقرارات القمة العربية اكدت التمسك بوحدة الاراضي العراقية واحترام سيادة العراق ووحدته والالتزام بمبادئ عدم التدخل في شؤونه الداخلية)^{٤٥}.

كما زار الامين العام للجامعة العراق في ٢٠/١٠/٢٠٠٥، وزيارته المرجع الديني في العراق السيد (علي السيستاني) ذاكرا (بانه بحث البعد العربي للعراق ووحدته والامور السلبية البارزة على الساحة العراقية وكيفية التوصل الى حلول) وقد حمل الامين العام للجامعة مبادرة لاجتماع (٨٠) شخصية عراقية في مؤتمر المصالحة في مقر الجامعة في القاهرة في ١٥/تشرين الثاني/٢٠٠٥^{٤٦}. فحظيت مبادرة الجامعة بتأييد عراقي واسع، من اجل العراقيين^{٤٧}.

وعلى الرغم من الاعتداء الذي حصل على وفد الجامعة العربية في العراق، لكن موقفها اتسم بالاجابية من خلال امينها العام بقوله(ان موقفنا من الارهاب معروف ونحن ندينه لكن مهمة وفد الجامعة في العراق هي للحد من كل المسألة العراقية)^{٤٨}.

كما اقدمت الجامعة العربية على فتح مكتب لها في بغداد بعد التفاهم على تعديل الدستور العراقي لتؤكد على عروبة العراق^{٤٩}.

وبالفعل تم عقد مؤتمر المصالحة للقوى الوطنية العراقية في القاهرة في ٢١/١١/٢٠٠٥ واهم ما توصل اليه المشاركون في المؤتمر^{٥٠}:

^{٤٤} صحيفة الشرق الاوسط/٩/١٠/٢٠٠٥.
^{٥٥} صحيفة الزمان، العدد ٢٢٣٩، في ١٩/١٠/٢٠٠٥.
^{٤٦} صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٨٢٦ في ٢٣/١٠/٢٠٠٥.
^{٤٧} صحيفة العراق، العدد ١٥٥٦٠، في ٨/١١/٢٠٠٥.
^{٤٨} وفد الجامعة العربية يواصل مهمته في العراق بعد الهجوم /موقع انترنيت .
^{٤٩} الجامعة العربية تفتح مكتبا بالعراق، ٩، ايلول/٢٠٠٥، قناة العربية، انترنيت، ٦، اذار/٢٠٠٧.
^{٥٠} صحيفة الشرق الاوسط، العدد، ٩٨٥٥ في ٢١/١١/٢٠٠٥

١. اثناء الاحتلال وفق خطة عمل تتفق عليها القوى العراقية.
 ٢. وقف الحملات الاعلامية بين القوى السياسية .
 ٣. رفض العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين.
 ٤. دعوة دول الجوار لمنع المتسللين ومساعدة العراق في اتمام العملية السياسية.
 ٥. التمسك بالحوار واعتباره الوسيلة الوحيدة لحل الازمة العراقية
اما موقف الدول العربية المشاركة في المؤتمر فدعوا الى^{٥١}:
 ١. دعم العراق من خلال التعجيل بالغاء الديون المستحقة على العراق او تخفيفها .
 ٢. تعزيز التواجد الدبلوماسي العربي في العراق .
 ٣. تقديم المساعدات الانسانية والقيام بدور فعال في عملية اعادة الاعمار في العراق .
 ٤. المساعدة في ضبط الحدود ومنع المتسللين .
 ٥. ان يكون عقد المؤتمر للوفاق الوطني العام خلال الاسبوع الاخير من شباط او الاسبوع الاول من اذار ٢٠٠٦ في بغداد.
- اذن استطاع عمرو موسى بمبادرته ان يغير وجهة النظر العراقية تجاه الجامعة العربية، لكن هل تستطيع الجامعة العربية ان تطلب رحيل القوات الامريكية من العراق؟ فالامر شبه مستحيل اذ يبدو ان تحركات الجامعة العربية ينظر اليها على المدى البعيد، لذلك فان دور الجامعة اقتصر على عدد من المهام كان اهمها^{٥٢}:
١. وجود دائم للجامعة العربية في بغداد من خلال التمثيل الدبلوماسي .
 ٢. حل مشكلة الديون المستحقة لدول الجوار .
 ٣. توفير المساعدات اللازمة لاعانة العراق على النهوض بصناعته النفطية .
 ٤. اقناع السوريين والاييرانيين بضرورة مساهمتهم في استقرار العراق .
 ٥. التفاعل بشأن الملف الكردي مع تركيا بقدر من التفاهم الذي ينطلق من احترام خصوصية هذا الملف .
 ٦. تشجيع الدول العربية بالتجاهين تحتذي النموذج الاردني والخليجي في تقديم العون للعراقيين في مجالات الشرطة .

^{٥١} صحيفة الزمان، العدد، ٢٢٦٦ في ٢٣/١١/٢٠٠٥.

^{٥٢} صحيفة البيان، العدد ٢١٩، ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٦٨.

لكن الازمة انفجرت بين الجامعة العربية والحكومة العراقية في نيسان ٢٠٠٦ عندما أكد الرئيس (حسني مبارك) بقوله بوجود نوع من الحساسية بين السنة والشيعية وانعدام وجودها في مصر فهذا التصريح ادى الى توتر العلاقة ومن ثم مقاطعة الحكومة لاجتماع الجامعة العربية في القاهرة لوزراء الخارجية العرب والذي شارك فيه وزراء تسع دول عربية وهي (مصر، الكويت، الاردن، سورية، الامارات، الجزائر، السودان البحرين)^{٥٣}.

لكن الجامعة العربية لم تغير موقفها بل بعثت موفدها (مختار لماني) المغربي الجنسية الى بغداد في ١٨/٤/٢٠٠٦، للمباشرة في عمله في ضوء قرارات مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الخرطوم وكذلك لاجل القيام بمهمتها لمؤتمر الوفاق الذي كان مقررا عقده في بداية اذار ٢٠٠٦ واجل الى حزيران ٢٠٠٦.^{٥٤}

اما المؤتمر الاخير الذي عقد في بغداد في ١٠/٣/٢٠٠٧ فقد شاركت الجامعة العربية فيه من خلال موفدها (احمد بن حلي) الامين العام المساعد للشؤون السياسية وقد بحث المؤتمر خمسة امور مهمة وهي^{٥٥}:

١. دعم بلدان الحوار للعراق في الجوانب الامنية والسياسية والاقتصادية.

٢. اعادة الاعمار.

٣. خفض الديون المستحقة على العراق منذ فترة النظام السابق.

٤. بحث اوضاع اللاجئين العراقيين في الخارج.

٥. خطة فرض الامن ودعم مشروع المصالحة الوطنية.

وجاءت مشاركة الجامعة العربية الى جانب الوفود الاخرى في المؤتمر، الذي كان يهدف في خطوة لاحقة ان تتبعه مؤتمرات اخرى مكملة على المستوى الوزاري في احدى دول المنطقة لاقرار مبدأ الحاجة الى التعاون الاقليمي الى جانب الدول المحيطة التي تؤثر وتتأثر بالمسألة العراقية^{٥٦}.

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لدور الجامعة العربية في المسألة العراقية

ان النظام العربي ظهر كنظام اقليمي موحد الى الوجود بميلاد الجامعة العربية لكنه انحاز بالغزو الامريكي للعراق، فقد شهد عام ٢٠٠٣ لحظة فارقة في مستقبل النظام الاقليمي العربي، اذ جردت ازمة احتلال

^{٥٣} صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٠٤ في ١٩/٤/٢٠٠٦.

^{٥٤} صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٣٣٠ في ١١/٣/٢٠٠٧.

^{٥٥} صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٣٣٢ في ١٣/٣/٢٠٠٧.

^{٥٦} علاء عبد الوهاب، اللحظة الفارقة في مستقبل النظام العربي، الملف السياسي، مؤسسة البيان للصحافة والطباعة في ٧/٦/٢٠٠٢. موقع انترنيت.

العراق النظام العربي من احد الشروط الاساسية لاي نظام اقليمي فأن كانت الشروط اللازم توافرها في النظام الاقليمي هي اتساعه لما لا يقل عن ثلاث وحدات تتقارب جغرافيا وتتميز بقدر من التشابه في مكوناتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية على نحو يؤدي الى كثافة تفاعلها ،فان احتياح العراق وتمركز القوات الامريكية والبريطانية في القلب من الهلال الخصيب قد سلب النظام العربي احد شروط اقليميته^{٥٧}.

فالنظام العربي اثبت عدم قدرته وفاعليته حين تم احتلال العراق ووقوعه تحت الهيمنة الغربية ،ففي البداية فشلت الجامعة في التعامل مع الازمة العراقية فوجهت انتقادات الى امينها العام حتى شعر المنتقدون عقب احتلال العراق بانهم ليسوا على حق في توجيه انتقاداتهم تلك ،على اساس أن الجامعة ليست اداة حسم لتفعل فعلها في ازمة من هذا الطراز ، فقرار الاحتلال كان قد اتخذ منذ ٢٠٠١ ، أي بعد احداث ايلول بايام قليلة.

وان تقصير الجامعة العربية في التعامل بفاعلية وإيجابية مع القضايا المشتركة للدول العربية لا يعود بالاساس الى خلل في تركيب الجامعة العربية بقدر ما يعود الى العلاقات بين الدول العربية نفسها وموقف تلك الدول من الجامعة بشكل خاص ،فكون الجامعة العربية منظمة اقليمية تعكس رغبات اعضائها من الدول مما يجعل توجهاتها وانجازات تلك الجامعة تعتمد اعتمادا كلياً على الدول الاعضاء وعلى علاقاتهم ببعض البعض ومدى دعمهم وتعاونهم معها وليس من شك ان الدول العربية وتحت غطاء الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية تقاعست عن امداد الجامعة بما تحتاجه من صلاحيات سياسية وقانونية وموارد مالية وقوى بشرية لتكون فاعلة وقادرة على تحقيق اهدافها.

لقد اقترحت الدول العربية مجتمعة بالاعلان عن استعدادها لارسال قوة عربية الى العراق بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة لكي تحل محل قوات الاحتلال الامريكية^{٥٨}. لكن اداء الجامعة لم يكن بالمستوى المطلوب وعند تقييم اداء الجامعة العربية من الناحية الواقعية التسليم بانها منظمة اقليمية دون ارادة مستقلة عن الدول الاعضاء وبالتالي فان اللوم يجب ان يقع اولا على الدول العربية الاعضاء والتي تمردت على القرارات المتواضعة لمجلس وزراء الخارجية العرب غير مرة وكذلك قرارات شرم الشيخ ،وهذا الحال ينطبق كذلك على الامم المتحدة فقد ثبت عجزها بدرجة لا تقل عن جامعة الدول العربية ان لم تزد عليه .

وهذه السلبية في الموقف تعود الى اتصاف النظام العربي بعدد من الخصائص البنوية والتي كان لها تأثيرها الواضح على جامعة الدول العربية ومحاولات تطويرها ومنها^{٥٩}:

١. عدم التناسق في المكانة بين الاقطار العربية .

٢. اختلال ميزان القوى في النظام العربي .

٣. ظاهرة التجمعات الفرعية .

^{٥٧} محمد عبد العزيز ربيع، الازمة العراقية ٢٠٠٠، مصدر سبق ذكره ،ص ٢.

^{٥٨} احمد يوسف احمد ،النظام العربي وتحدي البقاء ،مصدر سبق ذكره ،ص ٧٠.

^{٥٩} احمد يوسف احمد، اصلاح جامعة الدول العربية بالمتغيرات العربية، مصدر سبق ذكره ،ص ٥٣.

٤. حالة الجماهير العربية .

وقد اظهر النظام العربي ضعفه في مواجهة الازمات السياسية بسبب ما تتجاذبه من عوامل المزاجية السياسية فانسم تعاملها بحالات شكل المد والجزر في اكثر الاحيان .

وإذا انطلقنا من المعطيات الراهنة سبيلا لاستشفاف المستقبل واتفقنا على ان المستقبل يعد امتدادا آليا لمعطيات الحاضر فقد يضحى الرأي القائل (بخريف زمان العرب) فمن ناحية نحن نفهم المستقبل بدلالة المحصلة التراكمية لتفاعل تأثير تلك المتغيرات النابعة من داخل المجتمع والوافدة عليه من الخارج والدافعة الى الاستمرارية والتغيير في آن واحد^{٦٠}.

اما عن الدور المستقبلي للجامعة العربية تجاه العراق فلا اعتقد ان الحل سيكون من خلال اجهزة الجامعة العربية نفسها بقدر ما يرتبط الامر بقيادة النظم السياسية العربية ومدى ايجابية تعاملها مع المسألة العراقية في الوقت الراهن ومستقبلا فالعراق ذو اهمية اقتصادية وجيوسياسية للمنطقة العربية، فله ايضا اهدافه في التعاون والتكامل والمحدة، فالعراق بحاجة لتوجه عربي جديد يقوم على تعزيز القدرات الانتاجية المشتركة بكل قنواتها حيث تقدمها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا سيكون عن طريق المشروعات العربية المشتركة في جميع القطاعات الزراعية والصناعية ذات الآثار التكاملية الاقتصادية والاجتماعية الواسعة ومضافا اليها دعم المؤسسات المشتركة الرسمية والخاصة المهادفة الى بناء ثقافة ديمقراطية وبخاصة منظمات المجتمع المدني .

كما لا ننسى ان علاقات العراق بدول الجوار اصبحت تقريبا ضعيفة بسبب كارثة الحريين (١٩٩١-٢٠٠٣)، فالمطلوب من الدول العربية على الخصوص وليس كجامعة عربية ان تنظر من جديد الى مسألة التعامل مع العراق والتي يجب ان تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ورفض استخدام القوة لاجل حل المشاكل العالقة لصالح التعامل السياسي اذن فعلاقات العراق مع دول الجوار العربي والعرب عموما يمكن ان تكون اكثر ثباتا وديمومة في معالجة المشكلات بطريقة يمكن ان يكون كل طرف سندا للطرف الاخر. فلماذا تكون العلاقات بين الغرب والعرب جيدة؟ لماذا لا تكون هذه العلاقات بهذه الايجابية بين العرب انفسهم؟

واخيرا في تقييم جهود الجامعة والتدخل العربي في العراق نرى وجوب ان يكون هذا التحرك باتجاه اثناء الاحتلال والغاء سياسات الاقصاء والنزاعات الثأرية والانتقامية.

^{٦٠} اد مازن الرمضاني، كوابح الوحدة العربية في القرن الحادي والعشرين، مجلة قضايا سياسية، العدد الاول، كانون الثاني، ٢٠٠٠، ص ٣٨.